

ايضا فان جمع بين الغلظة في الالفاظ والكتاب اسم بحالة
مختصة من العلم مشتق منه على ابواب وفصول ومسالك
غالبا والباب والاسم بحالة مختصة من الكتاب مشتق منه على
فصول ومسالك والفصل اسم بحالة مختصة من الباب مشتق منه
علم مسالك والباب لخصما يتواصل منه اي غيره والفصل
هو الحارج بين الشيين والكتاب عن اخر صيرته لا محذور في
مضا في اي محذور في كمال قدرته وكذا تقديره في حال كتاب
وباب وفصل بحسب ما يليق به واذا علمت ذلك فالأ
حاجة في تقديره ذلك في حال كتاب او باب او فصل اختصا
والطهاره لغة النظافة والحلوص من الالذناس حسية كانت
كالأجاسن ومعنوية كالعيون يقال نظف بالماء وهو قوم
يتطهرون اي يتزهدون عن العيب واما في الشرع فاختلاف
في تفسيرها واحسن ما قيل فيه انه ارتفاع المنع المترتب
على الحدث والنجس فيدخال فيه غسل الذميمة والنجس في
الحيوان لجلبا لهما السلام فان الامتناع من الوطى قد لا وفد
يقال انه ليس شرعا لانه لم يرفع حدثا ولم يزل نجسا
وكذا القول في غسل الميت فانه زال المنع من الصلاة عاليا ولم
يزل به حدثا ولا نجسا بل هي مقترمة للميت وقيل العي فعال ما
يستباح به الصلاة وتنقسم الى واجب كالطهاره عن حدث
كتجديد الوضوء والاعمال السنونه ثم الواجب ينقسم الى بدني
وقلبي فالقلبي كالحسد والعجب والدرى والكبر قال الغزالي
معرفة حدودها واسبابها وطبها في علاجها فرض عيني
يجب تعلمه والبدني اما بالماء والدراب او بها كما في ولوح
الكلب وغيرهما كالترياق والداغ او بنفسه كما قال اب الحارث
خالا وقوله **المياه** جمع ماء والماء مصدر وعلي الأفضح و

تركت الواو واقتصر ما قالها فقلبت الفاء ثم ابدلت الهاء حجة
ومن يجب لطول الله تعالى انه اكثر منه ولم يجوز فيه اي
كثير معاجلة لعموم الحاجة اليه **التي يجوز التطهير بها**
اي يكاملها عن الحدث والنجس والحدث في اللغة الشيء الطاهر
وفي الشرع يطلق على ما يعتد به في يقوم بالأعضاء يمنع من
حدث الصلاة حيث الأمر يخص وعلى الأسباب التي ينتهي بها
التطهير وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الأول الاله
الذي لا يرفع الماء بخلاف المنع لانه صفة له والامر اعتدك
فهو غيره فان المنع هو الحرمة وهو ترتفع ارتفاعا مقبلا نحو
التيمم بخلاف الأول ولا فرق في الحدث بين الأصغر وهو ما
نقض الوضوء والمتوسط وهو ما وجب الغسل عن مجاز الوضوء
والأكبر وهو ما وجهه من حيث أو نفا من والحدث في اللغة وهو
ما يستقر وفي الشرع مستقر يمنع من حدث الصلاة حيث
لا امر خص ولا فرق فيه بين المحقق كبول صبي لم يطعم غير
لين والمتوسط كبول غيره من غير نحو الكلب والمخلط
كبول نحو الكلب وانما تعين الماء في رفع الحدث لقوله
تعالى فله تجد واما فتنموا صعبا والامر للوجوب فلو
رفع غير الماء لما وجب التيمم عند فقدة وقال ابن المنذر
وغيره الإجماع على الاشتراط في الحدث وإنزاله للحدث
لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين حيث بالاعراب
في المسجد صبوا عالياه ذنوبا من الماء والذنوب الدلو للملئية
ماء والامر للوجوب كما مر فلو كفي غيره لما وجب غسل البوليه
ولا يفتان به غيره لان الطهريه عند الامام محمد في وعقد
غيره محمول المعنى لما نهي من الرقة والبطانة التي لا توجد في
غيره **تنبيه** يجوز اذا اضيف الى القعود كان بمعنى الحجة